

## التدرج الاجتماعي في التراث العربي الإسلامي

د. عبد العزيز بن علي الغريب

### ملخص الدراسة:

**تناولت** الدراسة ظاهرة التدرج الاجتماعي في المجتمعات وفق التراث النظري لها، والاتجاهات المعاصرة لها، وسعى الباحث لإبراز الجهود العلمية التي بذلها المفكرون والفلاسفة في المجتمعات العربية والإسلامية في مجال التدرج الاجتماعي، من خلال مقارنة ذلك بما كتب في التراث العربي الإسلامي في هذا المجال، للوصول إلى تحديد دقيق لمدى الاختلاف والاتفاق بين تلك الاتجاهات الفكرية، كما هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على آراء المفكرين في التراث العربي والإسلامي وأطروحاتهم في ظاهرة التمايز والتفاضل بين الناس، وهو ما يعرف اليوم بالتدرج الاجتماعي، ولطبيعة موضوع البحث اعتمدت هذه الدراسة على منهجين هما: المنهج المقارن والمنهج التاريخي، باستخدام أداة تحليل المضمون. وقد توصلت الدراسة من خلال استعراضها لجهود المفكرين في التراث العربي الإسلامي إلى أسبقيتهم على علماء الاجتماع في العصور الحديثة، الذين تناولوا ظاهرة التدرج الاجتماعي، وأن محددات ومعايير التدرج الاجتماعي التي تعرضها الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع، كانت قد حددها مفكرو التراث العربي الإسلامي، باعتبار أن ظاهرة التدرج الاجتماعي حظيت باهتمام كبير في المجتمعات العربية الإسلامية، وأن لها جذورها التاريخية والاجتماعية، وإدراكاً رئيساً لأهميتها ودورها في تقدم ونمو المجتمع المبنية على وحدته، مع إتاحة الفرصة للناس لكي يتفوقوا دون أذى بغيرهم، ووفق ضوابط معينة. كما توصلت الدراسة إلى أن غالبية الدراسات الاجتماعية العربية المعاصرة،

الخاصة بالتدرج الاجتماعي، تأثرت في تفسيرها لظاهرة التدرج الاجتماعي، بالاتجاهات النظرية الغربية، ولم تكن هناك إشارة لأي من مفكري التراث العربي الإسلامي، وكان هناك شبه تغييب لجهود هؤلاء المفكرين، عند تفسير نتائج تلك الدراسات، مما قد يكون حرم المجتمعات العربية من

\* أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الإفادة من نتائج تلك الدراسات.

### موضوع الدراسة:

بعد التدرج الاجتماعي من الظواهر الاجتماعية المعقدة، التي تعتمد على العديد من العوامل التي تختلف من مجتمع لآخر، كما تعد هذه الظاهرة في معظم المجتمعات بمثابة عملية ديناميكية تسمح بمزيد من التغيرات في تكوينها وكذلك في الخصائص العامة للمستويات والدرجات المتباينة، كما أن التدرج الاجتماعي من العمليات الاجتماعية المهمة التي تعمل داخل البناء الاجتماعي للمجتمع ويلقي الضوء على ما يحدث في البناء الاجتماعي ويساهم في تحديد طبيعة هذا البناء ومدى استقراره وديناميته والمرحلة التطويرية والتنموية التي يمر بها<sup>(1)</sup>.

وينظر العلماء لموضوع التمايز والترتيب بين أفراد المجتمع على أنه من أكثر المواضيع إثارة للجدل، التي اختلف أسلوب معالجتها بين العلماء في الماضي والحاضر، ففكرة التمايز والتدرج قديمة قدم الفكر الإنساني، إذ نجدها في كتابات فلاسفة الإغريق، وفي كتابات مفكري الصين والهند، إذ رد القدماء أي تمايز في المجتمع، إلى أسباب وراثية في غالب الأمر، بينما الآن أصبح التركيز على العوامل الملموسة في حياة الناس والمحددة للتمايز، إذ يقول أفلاطون: "إن الإنسان مهياً بالوراثة ليقوم بعمل معين يتناسب مع استعداداته، ويؤهله في نهاية الأمر لشغل مرتبة معينة في المجتمع الذي ينتمي إليه". كما أشار أفلاطون: إلى أن أفراد المجتمع يمكن تصنيفهم كما تصنف المعادن إلى ذهب وفضة وبرونز، وأن توارث الطبقة والمكانة أمر متوقع، وأن دمار الدولة يكون على أيدي الأفراد ذوي معدن البرونز، وقد كان أفلاطون مثالياً في نظريته تلك، وقسم المجتمع إلى أقسام في ظل استعداداتهم الوراثة، وفي هذا فائدة للفرد والمجتمع. وناقش (أرسطو) منطق النظام الطبقي وأهميته وحتميته، وخاصة الطبقة الوسطى، التي كان يراها أداة ووسيلة لتحقيق التوازن بين الطبقتين العليا والدنيا في المجتمع. كما قسم (ميكافيلي) المجتمع وراثياً إلى نوعين: حكام ومحكومين فقط، بناء على عوامل وراثية. وأشار (جون ميلار John Millar) عام 1793م إلى أن تحديد الترتيب الاجتماعي للفرد؛ يعتمد على دراسة البيئة الخارجية، واقتصاد البلاد، ونوع العمل الذي يقوم به الناس، والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها، والعلاقات الاجتماعية التي يشاركون فيها<sup>(2)</sup>.

وقد ظهر مفهوم التدرج الاجتماعي في مجال العلوم الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين، وتحديداً في عام 1940م، فقد استعير في علم الجيولوجيا (علم الأرض)، رغم اختلاف ما يشير له المفهوم في المجالين. فهو يستخدم في الجيولوجيا عند الحديث عن طبقات الأرض وتكويناتها، بينما يستخدم في علم الاجتماع ليشير إلى طبقات المجتمع الإنساني المختلفة، التي يتم

(1) المجتمع والثقافي والشخصية. علي عبد الرزاق جلي، بيروت: دار النهضة العربية، 1987، ص21.

(2) التدرج الاجتماعي والحراك عبر الأجيال. يسري رسلان مجلة الآداب والعلوم الإنسانية. المنيا: جامعة المنيا، كلية الآداب، العدد 28، 1999، ص20.

تحديدها من خلال معايير تقويمية محددة. فيصنف الأفراد والجماعات بموجبها إلى فئات طبقية يرتبط بكل منها مكانات وأدوار وامتيازات معينة حسب وضع كل فئة على سلم التدرج<sup>(1)</sup>.

حيث يشير بوتو مور (1978) إلى أن التدرج الاجتماعي من الظواهر المهمة التي لفتت أنظار الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية عبر التاريخ؛ إلا أنها لم تخضع للدراسة النقدية والتحليل إلا بنمو العلوم الاجتماعية الحديثة<sup>(2)</sup>. وهنا يقول الكاتب البريطاني (جورج أرويل George Orwe 1954) إنه توجد في كل المجتمعات ثلاثة أنواع من المصادر الاجتماعية ذات القيمة هي: 1 - السلطة. 2 - الهيبة. 3 - الملكية. ولا تتوزع هذه المصادر توزيعاً متساوياً بين الأفراد أو بين الجماعات، أو في أي مجتمع من المجتمعات، وينشأ التدرج الاجتماعي عندما يكون التمييز بين الأفراد والجماعات هو الأساس في توزيع هذه المصادر القليلة<sup>(3)</sup>.

كما عد أيلكس إنكلر (1977) أن علم الاجتماع لم يشهد خلال منتصف القرن العشرين مشكلة لفتت الأنظار وأثارت كثيراً من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعي. كما أشار إلى أن ترتيب الأفراد في المجتمع يعتمد على اتجاهين أساسيين طبقاً للمستويات الاجتماعية، يقوم الاتجاه الأول على عدد من المعايير الموضوعية، كالدخل والممتلكات، والتعليم، والقوة التي يمتلكها الفرد. أما الاتجاه الثاني فيقوم على عدد من المعايير الذاتية أو النفسية، كالمشاعر التي يحملها الفرد للوضع الذي ينتمي إليه، أو الآراء التي لدى الآخرين نحو الموقع الذي يحتله شخص معين<sup>(4)</sup>.

غير أنه على الرغم من عمومية ظاهرة التدرج الاجتماعي، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في تفسير وتبرير هذه العموميات، إلا أنه كما يشير السيد وجابر (1997) من الحقائق المؤكدة أن لكل مجتمع لغته الخاصة في التدرج الذي يرتبط ارتباطاً وظيفياً بغيره من الأنساق التي تكون في مجموعها البناء الاجتماعي. لذلك من الطبيعي أن يختلف هذا النسق شكلاً ومضموناً من مجتمع لآخر، وذلك لاختلاف طبيعة البناء الاجتماعي ومقوماته من ناحية، واختلاف ما يسود في كل مجتمع من ترتيب هرمي للقيم التي يتخذها المجتمع دعامة يقيم عليها هذا النسق<sup>(5)</sup>.

ويلخص غيث (1985)<sup>(6)</sup> الاتجاهات الرئيسية في دراسة الترتيب الاجتماعي في اتجاهين هما:

1 - اتجاه التسلسل والتمايز الدائم: الذي يهتم بالنواحي الدائمة والثابتة في المجتمع، التي على أساسها يوضع الفرد في سلسلة المراكز في المجتمع الذي ينتمي إليه، ومن المقاييس في

(1) التدرج الاجتماعي والحراك عبر الأجيال، مرجع سابق، 1999، ص 9.

(2) تحدث عن ذلك بتوسع في كتابه: تمهيد في علم الاجتماع. بوتو مور ترجمة: محمد الجوهري وآخرين، القاهرة: دار المعارف، 1987، ص 227.

(3) علم الاجتماع. بيث هيس وآخرون، ترجمة: محمد مصطفى الشميني. الرياض: دار المريخ، 1989، ص 266.

(4) للتوسع انظر في ذلك: مقدمة في علم الاجتماع. أيلكس إنكلر ترجمة: محمد الجوهري وآخرين، القاهرة: دار المعارف، 1977، ص 160.

(5) أسس علم الاجتماع. السيد عبد المعطي وسامية الساعاتي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 83.

(6) دراسات في علم الاجتماع. محمد عاطف غيث، بيروت: دار النهضة العربية، 1985، ص 152.

هذا الاتجاه النفوذ والامتياز والجاه.

2 - الاتجاه الجمعي المغير: الذي يركز على دراسة السلوك الجمعي في تأثيره بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع، ومن أجل ذلك يرتب الأفراد في ضوء مقاييس خارجية مثل المهنة والدخل ونمط الاستهلاك والملكية وغيرها، أي أن التركيز هنا على المسائل المتعلقة بالتغير الاجتماعي، تأكيداً على أن سلوك الجماعة يكون استجابة مباشرة للبيئة الخارجية.

وقد خلص بعض العلماء إلى تحديد أربعة عوامل هي المسؤولة عن تشكل الأوضاع الاجتماعية في المجتمع بصورة عامة، هي:

- 1 - الأساس البيولوجي: إذ يولد الفرد بخصائص بيولوجية تحدد وضعه الاجتماعي.
- 2 - الأساس الاقتصادي: الذي قد يرفع من الوضع أو يدينه.
- 3 - الأساس المهني: الذي قد يصعد بالفرد إلى أعلى درجات الهرم الاجتماعي أو العكس.
- 4 - الأساس السياسي: إذ أن من يملك القوة ستكون منزلته الاجتماعية مختلفة عما لا يملكها<sup>(1)</sup>.

كما لخص الخشاب (1965) عوامل التدرج الاجتماعي في المجتمعات الحضرية التي تتعدد فيها درجات الأفراد وتتفاوت مراكزهم الاجتماعية، ومن ثم يتعين على كل فرد أن يحدد علاقاته بالآخرين في ضوء هذا الاعتبار، إن وضع أو مركز هذا الفرد حقيقة اجتماعية وتحديدات اجتماعية ليس للعوامل الفردية والذاتية دور كبير في تقييمها، وفي ضوء ذلك عرض للعوامل التي تحدد الأوضاع الاجتماعية، وهي:

- 1 - عوامل سلبية لا دخل للفرد فيها وأهمها: السن، الجنس، الأصل، الحوادث الطبيعية: ومنها اليتيم والترمل والشيخوخة والعجز والإعاقة وغيرها.
- 2 - عوامل إيجابية: من عمل المجتمع وتدخل الفرد، ومن أهمها: القدرات الخاصة للأفراد، الثقافة والتعليم، الثراء، الحسب والنسب، التخصص المهني<sup>(2)</sup>.

وفي ضوء ما سبق فإن الباحث تناول ظاهرة التدرج الاجتماعي في المجتمعات وفق التراث النظري لها، مع التركيز على إبراز الجهود العلمية التي بذلها المفكرون والفلاسفة في المجتمعات العربية والإسلامية في مجال التدرج الاجتماعي، من خلال مقارنة ذلك بما كتب في التراث العربي الإسلامي في هذا المجال، للوصول إلى تحديد دقيق لمدى الاختلاف والاتفاق بين تلك الاتجاهات الفكرية، ولعل ما يميز هذه الدراسة، ويزيد من أهميتها أنها أول دراسة في حدود علم الباحث، تتناول موضوع التدرج الاجتماعي في المجتمع العربي بشكل مقارن، من خلال رصد آراء واتجاهات المفكرين القدماء والمعاصرين. حيث لا يوجد حتى الآن في حدود علم الباحث، بحث أو

<sup>(1)</sup> علم الاجتماع. عبد الحميد لطفي، القاهرة: دار المعرفة 1977، ص 173.

<sup>(2)</sup> علم الاجتماع ومدارسه. مصطفى الخشاب، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 279.













واسع، عكس أشكال التدرج الاجتماعي الأخرى<sup>(1)</sup>. كما ذهب (دافيز ومور) إلى أن اختلافات الترتيب الاجتماعي تتأثر بخمسة اعتبارات وهي:

- 1 - درجة التخصص، وتقسيم العمل.
  - 2 - طبيعة التأكيد الوظيفي.
  - 3 - ضخامة الفروق الفردية.
  - 4 - مدى الفرص المتاحة.
  - 5 - درجة تضامن المستوى الاجتماعي.
- وقد وضع بيار لاروك (1980)<sup>(2)</sup> ثلاثة معايير أساسية للتمايز بين أفراد المجتمع الواحد وهي:
- 1 - الدور الذي يلعبه في المجتمع: المرتبط بالدور العام للفرد، والمركز الذي يشغله في الحياة العامة، وكذلك الدور الاقتصادي له وما يملكه من ثروات في مجتمعه.
  - 2 - طراز المعيشة المرتبطة بمجموع دخول الفرد الفردية والعائلية، والوظائف التي يشغلها الفرد، والتي تؤثر في نوع السكن والتغذية والترفيه والتربية.
  - 3 - السلوك النفسي والشعور الجماعي: والمرتبط بطرق التفكير، والاستجابة للمشكلات، والعادات والتقاليد.

### . التدرج الاجتماعي ما بين ماركس وفيبير:

حدد (كارل ماركس) التمايز الاجتماعي والمكانات الاجتماعية؛ على أساس الاقتصاد والإنتاج فقط، والذي ظهر واضحاً في نظريته تقسيم العمل، لكون العمل هو السبيل الوحيد الذي يحقق به الإنسان ذاته، وأن الصراع على الإنتاج هو الذي يغير من درجات الناس ومراتبها. ويلفت نظرنا الرأي المشهور عن كارل ماركس، والذي لا يمكن إغفاله عند الحديث عن المكانات والطبقات؛ لأنه هو الذي عمم استعمال هذا اللفظ هو وتلميذه (انجلز Engels) عام 1848م بقولهما: إن تاريخ المجتمعات البشرية إن هو إلا تاريخ الصراع الاقتصادي بين الطبقات. حيث كانت تلك الطبقات في القديم متعددة وذات نظم معقدة، فمثلاً في روما القديمة نجد الأشراف والفرسان والعامة والموالي، وفي العصور الوسطى نجد أمراء الإقطاع والأتباع ورؤساء الحرف والعبيد، واتخذ الصراع بين تلك الطبقات ألواناً شتى من الأشكال، وكان في مجموعته يتجه نحو التحرر واكتساب بعض الحقوق الطبيعية للإنسان. فلما حلت الطبقة البرجوازية في العصر الحديث محل عدة من الطبقات القديمة السائدة حل معها الظلم والعنوان في صورة مبتكرة، كما بسط وجودها الصراع بين الطبقات؛ بأن

(1) محمد في علم الاجتماع، 1978، مرجع سابق، ص 227..

(2) الطبقات الاجتماعية. بيار لاروك، بيروت: دار عويدات للنشر، 1983، ص 11.

حصره بينها وبين طبقات العمال، وهما الطبقتان اللتان تتوزعان مجتمعاتنا الحاضرة<sup>(1)</sup>.

كما توصل (كارل ماركس) إلى أن الوضع الذي يحتله الفرد في الإنتاج هو الذي يحدد فئته الاجتماعية، أما العوامل الأخرى كالدخل وطرق الاستهلاك والمهنة والتعليم؛ فما هي إلا رموز لتوزيع السلع المادية، وأن وضع الإنسان في عملية الإنتاج هو الذي يحدد خبراته التي تؤثر في آرائه وأعماله، فالخبرة تأتيه عن طريق جهوده في الحصول على معيشته، وخاصة خبراته التي تأتيه عن طريق الصراع الاقتصادي الذي يعمل على توحيد الآراء والأفعال، وهكذا يرى (ماركس) أن علاقة الفرد بوسائل الإنتاج هي العامل الرئيس في تحديد وضعه الاجتماعي، وأما بقية العوامل الاجتماعية كالدخل والمهنة والسياسة والأخلاق والفكر، فتعد انعكاساً لهذه العلاقة<sup>(2)</sup>.

وقد انتقد كل من (جورج لابسارد ورينيه لورو) تحليل مفهوم الوضع الاجتماعي عند (ماركس)، الذي لم يتجاوز - كما يشير ان - صفحتين في كتابه (رأس المال)، فقد توصلنا إلى أن ملكية الإنتاج لا يمكن أن تطبق على تحديد الأوضاع الاجتماعية، بل هي معيار يمكن اعتماده على تحديد الأوضاع المهنية، لنفرض من خلاله بين مجموعة مهنية وأخرى، كما أنه من الصعب الاعتماد على (الأجر) كأفضل مقياس؛ لأنه سيصنف الطبقة الواحدة إلى فئات فرعية، كما أن نشأة الطبقة المتوسطة أتاح الفرصة لمنقندي (ماركس) للرفض الكلي لمفهوم الطبقة الاجتماعية لديه<sup>(3)</sup>.

أما إيان كريب (Ian Craib) (1999)، فمن خلال تحليله للنظرية البنوية، التي تقوم فكرتها الأساسية على أن الطبقات الاجتماعية لا تتحدد فقط بالبيئة الاقتصادية، بل بالبيئة السياسية والأيدولوجية أيضاً، نجد أن ذلك يعني انتقاداً لأعمال (ماركس) في هذا المجال، إذ ترى النظرية البنوية أنه بالإمكان أن يتعايش أكثر من نمط إنتاجي في الوضع الاجتماعي الواحد، وهذا يعني أنه يمكن أن توجد في المجتمع الواحد طبقات اجتماعية مختلفة تنتمي إلى أنماط إنتاجية متباينة، وأنه بالإمكان التعرف على أجزاء طبقية يحدد شكلها معايير اقتصادية ثانوية، ومثال ذلك أن نميز بين غير العاملين مالكي الأراضي، وأصحاب رأس المال الصناعي، وأصحاب رأس المال المتخصصين بالتمويل، وقد حصل بين هؤلاء تعارض في المصالح السياسية والأيدولوجية، مثلما يكون بينها صراع على المصالح الاقتصادية<sup>(4)</sup>.

ويعد (ماكس فيبر Max Weber) (1864 - 1920) أول من استخدم مفهوم المكانة الاجتماعية؛ ليفرق بين الشرائح الاجتماعية على أساس الهيبة الاجتماعية، والاحترام، والتقدير. فقد أشار إلى أن بناء المكانات يعتمد على مجموعة أحكام شخصية، وتقديرات ذاتية من جانب الآخرين،

(1) الطبقات الاجتماعية. محمد ثابت الفندي، القاهرة: دار الفكر العربي، ب د، ص 30.

(2) علم الاجتماع. عبد الباسط حسن، القاهرة: مكتبة غريب، 1982، ص 345.

(3) مقدمات في علم الاجتماع. جورج لابسارد ورينيه لورو، ترجمة: هادي ربيع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص 106.

(4) النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. إيان كريب، ترجمة: محمد حسين غلوم. سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، ص 204.



في كل مجتمع على أساس ظروف داخلية وخارجية. فهناك عوامل تحدد ذلك مثل: الدين، والحكومة، وإنتاج الثروة، وإدارة الملكية، والعمل، والإنتاج، والمعرفة التقنية.

كما تشير النظرية الوظيفية من خلال (كنجولي دافيز وولبرت مور) سنة 1945م، أن الناس يتباينون فيما بينهم وفيما لديهم من قدرات ومهارات، والمجتمع في كل العصور يحتاج إلى أفراد لديهم مهارات وقدرات لا تتوفر لغيرهم، وهؤلاء يعطون مكافآت متميزة عن غيرهم. مما يعطي لهذه المكافآت قيمتها، كما يعتقد الوظيفيون بوجود تدرج وتمايز داخل أنظمة المجتمع<sup>(1)</sup>. كما توصل (دافيز ومور) إلى أن التدرج الاجتماعي ظاهرة عامة في المجتمع، ويؤدي وظائف إيجابية يحتاج إليها المجتمع، وأن المجتمع يحتاج لهذه الأوضاع المتدرجة، وأن الأدوار المرتبطة تحتاج إلى أفراد لديهم الدافعية اللازمة لأداء متطلبات الدور، وأن هناك مجموعة جزاءات تفرض على أداء كل دور، وأكدوا على أن التدرج الاجتماعي يكمن في حاجات المجتمع التي تحفز الأفراد لأداء مهام أدوارهم، تلك التي تحددها المتطلبات الوظيفية للمجتمع، بل إن نسق التدرج مرتبط ببقاء النسق الاجتماعي واستمراره. كما أشاروا إلى أن عدم المساواة في الأوضاع الاجتماعية والمكانات وظيفية بالنسبة للمجتمع، وعلى ذلك تصبح عدم المساواة الاجتماعية إجراء لا شعورياً من خلاله تضمن المجتمعات أن يشغل الأوضاع الاجتماعية أشخاص على درجة من الكفاية والتأهيل<sup>(2)</sup>.

وقد أشار بارسونز (Parsons) إلى أنه رغم اختلاف المظاهر والأشكال التي يبدو عليها الترتيب الاجتماعي بين المجتمعات؛ إلا أنها تخضع لتفسير واحد، فجميع أنساق الترتيب الاجتماعي كلها تنوعات مادية تخضع لتحليل وتفسير نظرية واحدة هي النظرية الوظيفية، التي تشير إلى أن الترتيب الاجتماعي القائم على أي معيار يتوقف على القيم المدعومة للمجتمع، والتي بدونها لا يمكن أن يقوم للكيان الاجتماعي قائمة<sup>(3)</sup>.

كما وضع (ماريون ليفي M. Levi) تباين الأدوار الاجتماعية ووضوح المكانات، أحد المتطلبات الوظيفية الرئيسة لقيام مجتمع ما واستمراره. وإذا أخذنا معالجة (ليفي) لقضية تباين الأدوار، وتوزيع الأوضاع الاجتماعية في المجتمع؛ فسنجد نموذجاً واضحاً للتحليل الوظيفي في مواجهة المتطلبات الوظيفية. إذ أن الأدوار الاجتماعية تتباين وتتوزع في المجتمع وفقاً للمعدلات التالية: العمر، الجيل، الجنس، الموارد الاقتصادية، القوة السياسية، الدين، المعرفة وأنماط التفكير، البيئة غير الإنسانية، التضامن. ويمنح (ليفي) لكل فئة من هذه الفئات مسوغاً نظرياً بالرجوع إلى المتطلبات الوظيفية، إن كل عامل من عوامل التباين يشبع إحدى المتطلبات، وهنا يمكن تفسير أساليب تباين الأدوار في ضوء الحاجات التي ينطوي عليها النسق.

وهكذا نجد أن مفهوم الترتيب الاجتماعي عند الوظيفيين يقوم على: 1 - تحديد الطبقة عن

(1) علم الاجتماع. 1989، مرجع سابق، ص 268.

(2) تمهيد في علم الاجتماع. 1978، مرجع سابق، ص 248.

(3) أسس علم الاجتماع. 1997، مرجع سابق، ص 99.

طريق أبعاد متعددة مثل: الاقتصاد والمكانة والقوة والبعد النفسي. 2 — عدم التأكيد على الصراع الطبقي.

ويمكن القول إن اتجاه النظرية الوظيفية نحو الترتيب الاجتماعي تركز في ثلاث قضايا رئيسة هي:

- 1 — يشكل الترتيب الاجتماعي وهو عبارة عن توزيع غير متساو للهيبة والمكافآت المادية ضرورة وظيفية، وهو لذلك يعد خاصية عامة ودائمة في كل مجتمع.
- 2 — تتمثل الضرورة الوظيفية لنسق الترتيب الاجتماعي في حاجة المجتمع إلى من يدفع الأفراد لأن يشغلوا مراكز على درجة من الأهمية الاجتماعية، وتتطلب قدراً من الخبرة والتدريب، وهنا تكون المكافآت المادية والهيبة بمثابة الدافع لشغل هذه الأوضاع والمراكز.
- 3 — أن أكثر المراكز والأوضاع أهمية تُشغل بوعي وقصد عن طريق أكثر الأفراد جدارة وكفاية، أو لأقدرهم وأكثرهم تدريباً ومراًناً.

## 2: التدرج الاجتماعي في نظرية الصراع:

تقر نظرية الصراع بالتمايز بين الأفراد والجماعات الذين يناضلون لتحقيق مكانة عالية، وما إن يحصلوا عليها حتى يحاربوا من أجل الاحتفاظ بها في النظام الاجتماعي الهرمي، كما أن هؤلاء يورثون المكانات المرموقة لأبنائهم، ويسعون لتسويق مكانتهم العالية عن طريق العديد من الوسائل لتدعيم استمرارهم واستحقاقهم لمثل هذه المكانة<sup>(1)</sup>.

وقد انتقد أعضاء نظرية الصراع مفهوم النظرية الوظيفية للتدرج الاجتماعي؛ بصفتها تركز على النماذج الثابتة، وتهمل ديناميات التغيير الاجتماعي. كما إن هذه النظرية فضلت في التعرف على أسباب التوزيع غير المتكافئ للقوى في المجتمع، ذلك أن ما يكون وظيفياً في مجتمع ما؛ ربما لا يكون وظيفياً في مجتمع آخر، لذلك ترى نظرية الصراع أن الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة وملكية وسائل الإنتاج، هي العوامل المحددة للتدرج الاجتماعي والتنافس بين الفئات والقوى<sup>(2)</sup>. وهذا المفهوم يركز على فكرة الاستغلال الطبقي، والمصلحة الطبقية التي تؤدي من وجهة نظر الصراعين إلى الصراع بين الفئات والطبقات. ويذهب (بوتو مور) إلى أن التدرج الاجتماعي على أساس المكانة أو الهيبة يؤثر على النظام الطبقي — كما حدده ماركس — من ناحيتين:

- 1 — أنه يقسم بين الطبقتين الرئيسيتين — البرجوازية والبروليتاريا — مجموعة من جماعات المكانة التي من شأنها أن تملأ الهوة بين الطرفين المتباعدين في البناء الطبقي.
- 2 — أنه يقدم تصوراً جديداً للتدرج الاجتماعي ككل، وبمقتضاه يبدو هذا التدرج كمتصل ترتب

(1) علم الاجتماع. 1989، مرجع سابق، ص 268.

(2) مبادئ علم الاجتماع. سناء الخولي الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1980، ص 176.

فيه المكانات وفقاً لمجموعة من العوامل، وليس على أساس العامل الاقتصادي وحده، ووفقاً لهذا تحل علاقات المكانة محل علاقة الصراع التي أكد عليها ماركس<sup>(1)</sup>.

ويشير كول G.Cole (1988) إلى الأهمية الحيوية للعامل الاقتصادي وتأثيره في تشكيل الأوضاع الاجتماعية، وأنه المقرر الوحيد في المجتمع، إلا أنه لا يمكن أن يكون وحيداً في تشكل أفراد المجتمع، وأن هذا السبب لن يكون له فائدة تذكر في قيام الطبقات عندما تتحقق المساواة الاقتصادية في المجتمع، ومن ثم ينتهي الصراع المادي بين أفراد<sup>(2)</sup>.

ويمكن القول إن مفهوم الترتيب الاجتماعي من منطلق نظرية الصراع يعني:

— وجود جماعة من الناس تتشابه في المكان الذي تشغله في نسق الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي.

— وتتشابه في الدخل والمنزلة وأسلوب الحياة.

— كما تتشابه في نصيبها في ملكية وسائل الإنتاج.

### ثانياً: التدرج الاجتماعي في التراث العربي والإسلامي:

قبل أن نتناول ظاهرة التدرج الاجتماعي في التراث العربي الإسلامي نشير إلى أن الدين الإسلامي يقوم على مبدأ المساواة بين الناس، إذ يقرر الإسلام وحدة الأصل الذي صدر عنه الناس جميعاً ويردهم إلى نفس واحدة، يحملون جميعاً خصائصها، وينتمون إليها على سواء، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ (النساء: 1). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13). وبذلك فلا فرق ولا تمايز فيما بينهم ولا فضل لبعضهم على بعض أمام الله عز وجل، وذلك بالنسبة إلى أصلهم الأول في أنهم أولو أرحام. ويؤكد ذلك الرسول ﷺ، فيقول في خطبة الوداع: يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم، قال: فليبلغ الشاهد منكم الغائب. (متفق عليه). وقوله ﷺ: الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى. (رواه أحمد في مسنده). من هنا فإن الإسلام لا يقر التفاوت والتمييز بين البشر بسبب المولد أو الأصل أو اللون، أو الوراثة، وليس هنا تمايز إلا في الدين والتقوى<sup>(3)</sup>. وجعل الإسلام المساواة من العقائد الرئيسة التي يجب أن يدين بها كل مسلم، وأن التفاضل يجري على أسس خارجة عن الإنسانية نفسها، على أساس كفاياتهم وأعمالهم

(1) الطبقات في المجتمع الحديث. برتو مور، القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، 1979، ص 106.

(2) النظرية الاجتماعية. كول، ترجمة: عبد الوهاب الكيالي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988، ص 39.

(3) نحو علم اجتماع إسلامي. موسى أبو حوسه، عمان: دار القلم للنشر والتوزيع، 1988، ص 20.

وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ومجتمعه وأمنته والإنسانية جمعاء<sup>(1)</sup>.

من هنا نقول إن الإسلام كدين ساوى بين البشر جميعاً باعتباره ديناً للبشرية جمعاء، فكلهم أمام الله سواء كبشر، ولا تفاضل بينهم في هذه الصفة، إلا أن الإسلام كذلك يقر أن البشر لهم الحق في دنياهم وفي أعمالهم، بل إنه حثهم على الأخذ بالدنيا واستخلفهم فيها، وأمرهم بإعمارها وكل سيأخذ جزاءه بقدر ما يقدمه في هذه الدنيا من أعمال. لذلك فديننا الإسلامي ينبذ الطبقة ذاتها، إلا أنه في الوقت نفسه أمر الناس بالعمل والتفوق ليحقق كل إنسان ما يريد، لذلك لا يعني هذا أن الإسلام ضد التدرج الاجتماعي، بل على العكس من ذلك تماماً فالإسلام يقر بالتفاوت بين الناس، ولكنه لا يقر مبدأ التفاوت على أساس أصل البشر، فربهم واحد وأصلهم واحد، وعملهم هو الذي يمايز بينهم، وفي هذا المجال قول الخليفة العباسي المأمون: الناس بين أربع طبقات: إمارة، وتجارة، وصناعة، وزراعة. فمن لم يكن من هؤلاء كان كلاً علينا<sup>(2)</sup>، أي عالة على المجتمع.

### التدرج الاجتماعي في الإسلام:

ورد التدرج الاجتماعي في القرآن الكريم تحت اسم الدرجات واختلافها بين الناس، ووضع الناس في درجات مختلفة. قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِيهَا آتَاكُمْ﴾ (الأنعام: 165). وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّغْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًّا وَرَحْمَةً رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (الزخرف: 32). وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ، فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ، أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (النحل: 71). وهذه الآيات تدل دلالة صريحة كما يقول المفسرون على أن من سنن الله في الكون تفاوتهم في حياتهم الدنيوية، في معاشهم ورزقهم، فمنهم الأغنياء والفقراء، والعالمون والجاهلون، والأقوياء والضعفاء... وهكذا في مختلف مناحي الحياة. كما قال ﷺ: ﴿لذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾. وكان هذا القول حينما شكوا الفقراء لرسول الله ﷺ سبق الأغنياء بالخيرات والصدقات والحج والجهاد عنهم. كما بعث الفقراء أنس بن مالك إلى رسول الله ﷺ: فقال إني رسول الفقراء إليك، فقال: مرحباً بك وبمن جئت من عندهم، قوم أحبهم. قال: قالوا يا رسول الله: إن الأغنياء ذهبوا بالخير يحبون ولا نقدر عليه، ويعتمدون ولا نقدر عليه، وإذا مرضوا بعثوا بفضل أموالهم ذخيرة لهم، فقال النبي ﷺ: بلغ عني الفقراء أن لمن صبر واحتسب منكم ثلاث خصال ليست للأغنياء<sup>(3)</sup>. ومن مثل هذه الأحاديث نجد المفاضلة بين الناس في رزقهم، وفي أجرهم، فالصبر والاحتساب على الفقر، يعادل الأجر الذي يحصل عليه الأغنياء في إنفاقهم في وجه الخير.

(1) المساواة في الإسلام. علي عبد الواحد وافي، جدة: شركة عكاظ للنشر والتوزيع، 1983، ص 9.

(2) صيد الكتب. محمد خير يوسف، بيروت: دار ابن حزم، 2001، ص 59.

(3) انظر في ذلك: العصية الجاهلية في ميزان الكتاب والسنة. فريد مصطفى سلمان، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد (1)، جامعة مؤتة، الأردن، 2001، ص 314 - 341.



كما ينظر علماء الشريعة إلى أن التفاوت بين الناس هو سنة من سنن الله في الكون، وحكمة من الله عز وجل للناس، ليبثهم فيما آتاهم من جاه أو غنى أو علم، ويختبر صبر من حرموا منه. كما أن رؤية الإسلام للحياة في أنها حياة عمل واستخلاف قسم الله عز وجل الأرزاق والمعاش بين الناس، فهناك إيمان عميق لدى المسلمين — أو هكذا ينبغي — بأن كل إنسان خلق لما كتب له، والله عز وجل حكمته، التي نقف نحن البشر عاجزين عن استيعابها أو تحليلها، فمعنى الاختلاف والدرجات لا يعني وجود فروق بين المؤمنين في إيمانهم، فالمؤمنون سواسية في عباداتهم وممارسة شعائرهم الدينية، وإن التفاوت له إيجابياته، فالمؤمن القوي بالعلم والمال والجاه، خير عند الله عز وجل من غيره.

**بعض الجذور الاجتماعية في التراث العربي والإسلامي:**

من خلال استعراض التاريخ الاجتماعي للمجتمعات العربية، نجد الكثير من المواقف والصور التي تؤكد قدم التدرج الاجتماعي عند العرب، وفي مثل هذه الدراسة قد لا نستطيع أن نحصرها، ولكن قد يكون فيما استطعنا الإلمام به من تلك المواقف، ما يؤكد القبول الاجتماعي لهذه الظاهرة، واعتبارها جزءاً رئيساً من الحياة الاجتماعية، قد لا يقوم التفاعل الاجتماعي إلا بها، سواء ما أقره الإسلام كدين، أو ما ارتبط بالعرب كأمة لها خصوصيتها، رغم تعارضها مع دينهم، إلا أنهم لم يستطيعوا التخلي عنها. فالمنتبغ لكتب التاريخ يجد الكثير من الألفاظ والمصطلحات الدارجة في حياة المجتمعات العربية والإسلامية، التي تدل على شيء من المفاضلة بين الناس، ومن تلك الألفاظ والمصطلحات، أن يقال: أجلهم بيتاً، أكثرهم فضلاً، أجزلهم رأياً، عليه القوم، عامة القوم، خاصة القوم، الوجهاء، الأحرار، الملأ، الأشراف، ذوو الرأي، رعاة الناس، غوغاء الناس، وغيرها. كما حفلت كتابات المؤرخين والمفكرين في التراث العربي والإسلامي، بالعديد من المعايير لفئات التدرج الاجتماعي، التي أكدت انقسام المجتمع العربي عبر عصوره المختلفة، إلى فئات اجتماعية متميزة، في ضوء عدة معايير اختلفت تراتبيها من عصر إلى آخر.

ومن المواقف التاريخية ذات الأبعاد الاجتماعية تلك، أن العصبية كانت جزءاً لا يتجزأ من تاريخ العرب، رغم أن الإسلام قد نبذها إلا أننا لا يمكن إغفالها عند دراسة ظاهرة التدرج الاجتماعي في المجتمعات العربية، ولم تقتصر العصبية على النسب فقط، بل تعدى ذلك إلى الحلف والولاء. ومؤدى العصبية ميل ومحابة لفريق دون مراعاة لمصلحة المجموع. وقد أفرد لها ابن خلدون جزءاً كبيراً في مقدمته وجعلها جزءاً رئيساً من التكوين السياسي للمجتمع العربي ذاته. وقد عرفها الرسول ﷺ في حديث أخرجه أبو داود، عن وائلة بنت الأسقع، أنها سمعت أباهما يقول: قلت: يا رسول الله، ما العصبية؟ قال: أن تعين قومك على الظلم. وكانت العصبية قبل الإسلام من أهم أسباب عدم اجتماع العرب في أمة واحدة، ولم يكن هناك تقدير للشعور الجماعي للامة، بل كانت القبيلة الواحدة تنقسم إلى عدة عشائر أو أفخاذ يجمعها نسب معين. وقد نبذ الإسلام هذه العصبية وهذا التفاخر الجاهلي، وقد قال النبي ﷺ في حديث رواه أبو داود: ليس منا من دعا إلى



والنفاوت والتمايز، دليلاً على شيوع ذلك عندهم، فقد سمع الرسول ﷺ أبا ذر الغفاري (وهو عربي من بني غفار) يحتد على بلال (رضي الله عنه) (وهو مولى حبشي) وهو يحاوره ويقول له: يا ابن السوداء، فغضب عليه السلام غضباً شديداً، ونهر أبا ذر، وقال: [طف الصاع طف الصاع] أي أنكم تتساوون كما تتساوى الصبيان وهي مملوءة. وكذلك القصة المشهورة لابن عمرو بن العاص، حينما صفع مصرياً وقال له: أنا ابن الأكرمين، فعندما شكى المصري لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) غضب وأحضر عمرو بن العاص وابنه، وقال القول المشهور: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً.

كما اختلف الخلفاء الراشدون في وضع العطايا من بيت مال المسلمين للصحابية، حيث نجد أن أبا بكر (رضي الله عنه)، أخذ بالنسب المتصل برسول الله ﷺ وكذلك علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، بينما عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أخذ بمعيار السابقة بالإسلام، ولم يفضل عمر أحداً على من شهد بدرًا إلا زوجات النبي ﷺ، واستثنى عائشة رضي الله عنها فصرفت لها أكثر من غيرها، كما استثنى أسامة بن زيد (رضي الله عنه) لحب رسول الله ﷺ له، وكذلك الصحابي عمر بن أبي سلمة المخزومي، لأنه ابن أم سلمة زوج النبي ﷺ، وكان توزيع العطايا في ضوء هذا المعيار كما يلي:

- من شهد بدرًا خمسة آلاف درهم.
- من هاجر قبل فتح مكة ثلاثة آلاف درهم.
- من أسلم بعد الفتح ألفا درهم.
- زوجات النبي ﷺ عشرة آلاف درهم.
- عائشة رضي الله عنها اثنا عشر ألف درهم.

كما كان المسلمون يخافون من أن يوصموا بالبدواة، ويرونها حالة لا ترتبط بالإيمان الكامل، لذلك ورد عن الصحابة وخاصة أهل مكة والمدينة، أنهم كانوا يستعيزون من التعرب بعد الهجرة، أي الارتداد إلى الحالة الأعرابية، وأنهم كانوا يتعوذون ممن رجع إليها دون عذر بمثابة المرتد أو المرتكب لإحدى الكبائر، وقد وردت الأحاديث الدالة على تخوف الصحابة من السكنى في البادية بعد الإسلام. وكانوا يستندون في ذلك لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا، قُلْ لَمْ تَزَلْ يَكْفُرُوا فِي قُلُوبِكُمْ، قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ فِيهِ وَلَكِنْ قُلُوبُنَا غَرِبَتْ﴾ (الحجرات: 14). وكذلك ورد ذكر الأعراب في القرآن الكريم عشر مرات، وكان معظم تلك الآيات ترتبط بالتنديد أو اللوم أو التنبيه أو التأديب الشديد. وكانت كذلك تفضل أهل الحضر عليهم وبخاصة في إيمانهم وممارساتهم الاجتماعية، إذ كان له صفات تعارض منهج الإسلام ذاته من قساوة القلب والجفاء والغلظة وجهل يبعدهم عن إدراك سنن الله عز وجل، كما كانت تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية، كما كان الرسول ﷺ يحث أهل بيته والصحابة على عدم قبول هدايا الأعراب، باعتبارهم يطلبون أضعافها. ومن خلال ذلك كان مستوى





## آراء المفكرين والفلاسفة في التراث العربي الإسلامي:

تناول المفكرون والفلاسفة قديماً وحديثاً الكثير من قضايا التدرج الاجتماعي في مؤلفاتهم، وفي وصفهم للكثير من صور الحياة الاجتماعية، فهل كانت الحضارة الإسلامية بعصورها المختلفة غائبة عن قضايا التدرج الاجتماعي؟ بل على العكس تماماً، فقد عرض الفلاسفة المسلمون الكثير من قضايا الاختلاف والتمايز بين أفراد المجتمع، وعلى العكس قد يكونون أدق في تحديدهم لمنازل الناس ورتبتهم على أسس أكثر علمية ممن سبقهم، وكان ذلك ليس فقط دراسة لواقعهم، بل كان فيه الكثير من الاستقراء للمستقبل وهو ما عاشته العصور من بعدهم وحتى اليوم، بل إننا نجد كذلك توافقاً كبيراً بين محددات الاختلاف والتشابه بين الناس مع أكثر تلك المعايير دقة في علم التدرج الاجتماعي في الفكر المعاصر فلو استعرضنا آراء المفكرين المسلمين في هذا المجال، فسنعرف كيف عالج فلاسفتنا المسلمون قضية كانت في عصورهم تعد من أخرج القضايا وأدقها، بل تكون أكثرها نفوراً لدى عامة الناس.

فقد أبرز (الفارابي) (259هـ - 339هـ) في مدينته الفاضلة تحديداً للمكانات والرتب لأفراد المجتمع، ففي تحديده لترتيب أفراد المجتمع يقول: فأهل رتبة واحدة كل منهم الذين يتوالون في الأزمنة واحداً بعد آخر في مدينة واحدة؛ يكونون كنفس واحد وكشخص واحد بقي الزمان كله، فذلك لاتفاقهم في الصفات التي جعلتهم أهلاً لهذه الرتبة، وأهل كل رتبة واحدة في عدة مدن فاضلة يكونون كذلك كنفس واحدة، وشخص واحد، في الفترة التي يضطلعون فيها بأعباء هذه الرتبة للسبب نفسه السابق، وكذلك إن توزعت أعباء الرتبة الواحدة في مدينة واحدة على عدة أشخاص؛ فإنهم بضم صفاتهم بعضها إلى بعض يكمل بعضهم بعضاً، فيصبحون كنفس واحدة وشخص واحد، ولا فرق في هذه الرتب بين أن تكون رتباً لها رئاسة على رتب أدنى منها بجانب خدمتها لرتب أرقى منها، أو أن تكون رتباً خادمة لرتب أرقى منها وليس لها رئاسة على رتبة ما.

كما يشير (الفارابي) بقوله: "وأهل المدينة الفاضلة لهم أشياء مشتركة يعلمونها ويفعلونها، وأشياء آخر من علم وعمل تخص كل رتبة وكل واحد منهم، وأفراد المدينة الفاضلة تجمعهم صفات مشتركة فيما زودوا به من معارف وما هيئوا له من أفعال؛ ويختص أهل كل رتبة منهم بمعارف وأعمال يتميزون بها عن أهل الرتب الأخرى؛ ويختص كل فرد منهم كذلك بمعارف وأعمال يختلف فيها عن غيره. والأفعال المشتركة والخاصة لأهل المدينة الفاضلة كلها أعمال فضال تتال بها السعادة، فتتحقق سعادة كل فرد منهم بمزاويلته للأفعال المشتركة بينه وبين غيره وللأعمال الخاصة بأهل مرتبته. ومزاولة كل واحد منهم لهذه الأفعال تؤثر في حالته النفسية، فتوجد في نفسه استعداداً نفسياً جيداً وهيئة نفسية فاضلة، وكلما كثرت مزاويلته لهذه الأعمال ومدوامته على أدائها زاد هذا الاستعداد النفسي قوة، وزادت الهيئة النفسية فضلاً، وينجم عن هذا الاستعداد لذة في مزاولة العمل وحب لأدائه. وبكثرة تكرار العمل وزيادة الاستعداد النفسي قوة تبعاً لذلك؛ يتزايد مقدار اللذة في

مزاولة العمل ومقدار اغتباط الإنسان به ومحبه له<sup>(1)</sup>. هنا نجد أن (الفارابي) أكد حقيقة التمايز والاختلاف بين أفراد المجتمع، وهو ما أطلق عليه اليوم التدرج الاجتماعي، حيث حدد مراتب المجتمع، وأن من شروط ذلك أن كل فئة تختلف عن الأخرى في أفعالها وأعمالها، وصفات وقدرات أفرادها، وهو بهذا التحليل يكون سبق علماء الاجتماع كلهم في تحديد مفهوم الوضع الاجتماعي أو الرتبة كما أسماها في مدينته الفاضلة.

كما يقول الشيخ ابن سينا (370هـ - 428هـ): (إن تفاوت الناس فيما بينهم من حيث الأموال والآراء والرتب والمكانات منة أنعم بها الله عليهم؛ وذلك لحفظ بقائهم واستمرار حياتهم، حيث لو كانوا متساويين في أموالهم وأقدارهم، كما أدعى ذلك لفنائهم وانقراضهم، فهم في مثل هذه الحالة يعيشون متنافسين ومتجانسين، فلو أن الناس جميعهم كانوا ملوكاً لما استطاعوا أن يتعاونوا فيما بينهم، ولا يتفاهموا مع بعضهم. فكل واحد منهم يريد أن تكون له السلطة وحده، وأن يستبد بها عن الآخرين، وأن يحتكر الجاه لنفسه، وأن تكون المنفعة والخير له وحده، وطبيعي حين يحدث ذلك تدب الفرقة بينهم، وتتشأ العداءة بين ظهرائهم، وتدور المعارك بين فئاتهم، فيؤدي ذلك إلى هلاكهم، وكذلك إذا كانوا جميعاً سوقة فقراء، وقعت بينهم الواقعة وماتوا ضراً وهلكوا بؤساً.

وعن أهمية الاختلاف بين الناس، يرى (ابن سينا) أنه إذا كان الناس مختلفين في أقدارهم، متعاونين في أحوالهم، أدى هذا وذاك إلى استمرار بقائهم وإقناع كل منهم بحظه، ومن يتأمل ذلك يجد أن الغني المحروم من التفكير والأدب، المدرك من الدنيا حظه بأهون سعي، وأنى سبيل، قانع بحاله، مسرور بماله. كذلك يجد ذا الأدب والتفكير قانعاً بأمره، معتدّاً بعقله، إن كل من هذا وذاك يوازن بين صاحبه وبين نفسه، فيرى أنه يفضل بهما يمتلكه ويعتقد أنه خير منه، إن المال عند أحدهما خير من الأدب والتفكير، والأدب والتفكير عند الآخر خير من المال والمتاع، وما قلناه بالإضافة إلى الأغنياء وذوي الأدب؛ يمكننا أن نقول مثله بالإضافة إلى صاحب الصناعة، وصاحب السلطان، ويمكننا أن نفعل ذلك، حتى نأتي على جميع فئات الناس، فنجد أن كل فئة منهم قانعة بما قسم لها، راضية بمآلها، وكل ذلك من دلائل الحكمة، وشواهد لطف التدبير، وأمارات الرحمة والرأفة<sup>(2)</sup>.

وهكذا عالج (ابن سينا) الأوضاع الاجتماعية وأحوال نظم المجتمع، واختلاف الناس في أصول حياتهم، وهو يعلل هذا الاختلاف والتشابه. وعند (ابن سينا) أن التشابه بين جميع الناس معناه ليس هناك حياة تقوم، وليس هناك سعادة ولا شقاء. كما أن الاختلاف بين الناس هو الأساس في دراسة الحياة الإنسانية واستمرار بقائها. ونلاحظ من هنا أن ابن سينا قد سبق سوروكين (1927) عندما أكد أن التدرج بصفة واقعية في كل المجتمعات الإنسانية من أن المجتمع اللامتدرج مجتمع أسطوري ولا وجود له، فالتدرج خاصية ثابتة لأي مجتمع منظم بغض النظر عن شكل هذا المجتمع أو درجة تحضره.

(1) المدينة الفاضلة للفارابي. علي عبد الواحد وافي، جدة: شركة عكاظ للنشر والتوزيع، 1984، ص 102.

(2) الفكر الاجتماعي وتطوره عند العرب والمسلمين. عبد الله حسن العبادي، الرياض: مطابع سحرة، 1992، ص 138.



كما ندد أبو الريحان البيروني (362هـ - 442هـ) من خلال دراسته للسنن الاجتماعية في الهند يرى أن الملوك القدماء المعنيين بصناعتهم يصرفون معظم اهتمامهم إلى تصنيف الناس لطبقات ومراتب يحفظونها عن التمازج، ويحظرون عليهم من الاختلاط، ويلزمون كل طبقة ما إليها من عمل أو صناعة وحرفة، ولا يرخصون لأحد في تجاوز رتبته ويعاقبون من لم يكتف بفتته". تحدث في هذا الفصل عن البناء القائم في الهند، فقال عنه: إنه مجتمع يسود فيه النظام الطبقي المغلق، فذكر لنا عدد الطبقات، وخصائص كل طبقة منها وبين وظائفها، وهذه الطبقات في الهند أربع هي: البراهمة، وكشتر، وبيش، وشودر، ولكل طبقة آداب خاصة يجب أن تتحلى به، ويقول البيروني: "وكل هؤلاء إذا ثبت على رسمه وعادته نال الخير في إدارته إذا كان غير مقصر في عبادة الله، غير ناس ذكره في جل أعماله، وإذا انتقل عما إليه إلى طبقة أخرى، وإن شرفت عليه كان آثماً بالتعدي في الأمر"<sup>(1)</sup>.

وبالتالي فإن الفارابي وابن سينا وأبو الريحان قد سبقوا النظرية في قولها بحتمية التدرج الاجتماعي وضرورته للبناء الاجتماعي للمجتمع، وأن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تيسر بدونه. كما أن تلك الآراء تنفي ما قاله بوتو مور (1978) من أن التدرج الاجتماعي من الظواهر المهمة التي لفتت أنظار الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية عبر التاريخ؛ إلا أنها لم تخضع للدراسة النقدية والتحليل إلا بنمو العلوم الاجتماعية الحديثة<sup>(2)</sup>.

كما قسم ابن طفيل (500هـ - 581هـ) المجتمع الإنساني إلى فريقين غير متساويين من الناس في روايته الفلسفية المشهورة (حي بن يقظان): من العامة وهم الكثرة المطلقة في المجتمع، ومن الخاصة وهم قلة في المجتمع، يتميزون بالفطرة الفائقة، كما أن العامة بدورها تنقسم إلى فريقين غير متساويين: جمهور غالب وهم أكثرية في المجتمع، ثم نخبة أقرب إلى الفهم والذكاء من جميع الناس، وهم بطبيعة الحال أقلية في المجتمع، ومن خصائص العامة الجبن عن التفكير المستقل، ثم التعلق بما يدين به المجموع، لما هم عليه من البلادة والنقص وسوء الرأي وضعف العزم. والعامة يتمسكون - غالباً - بظواهر الأمور، ويقيدون أنفسهم بالألفاظ، وهم شديداً بالإيمان بالأشخاص لا بالمبادئ، فإذا اعتقدوا بشخص ما تبعوه خطأ أم صواباً؛ لأنهم قلما يستطيعون فهم المبادئ، أما جماعة الخاصة من ذوي الفطرة الفائقة فهم أهل التفكير، ولذلك كانوا فيما يتعلق بالدين خاصة أشد غوصاً على الباطن وأكثر عثوراً على المعاني الروحانية، وأطمع في التأويل، وأكثر ميلاً إلى العزلة والانفراد عن العامة. والخاصة أكثر ميلاً إلى التفكير والعبادة العقلية منهم إلى الشرع والعبادات العقلية<sup>(3)</sup>. أي أن ابن طفيل قسم المجتمع بشكل عام إلى ثلاث مراتب هي:

(1) الفكر الاجتماعي وتطوره عند العرب والمسلمين، 1992، مرجع سابق، ص 136.

(2) تمهيد في علم الاجتماع 1978، مرجع سابق، ص 227.

(3) الفكر الاجتماعي وتطوره عند العرب والمسلمين، 1992، مرجع سابق، ص 208.

1- الفئة الأولى: الحكام وحاشيتهم.

2- الفئة الثانية: النخب، التي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. النخب التابعة التي لا حول لها ولا قوة.

2. النخب الفلسفية.

3. النخب الدينية.

3- الفئة الثالثة هم العامة<sup>(1)</sup>.

كما ذكر (ابن خلدون) الذي عاش في القرن الرابع عشر، بعض المتغيرات المؤثرة في ترتيب أفراد المجتمع وهما الجاه، والمال: ((ثم إن الجاه متوزع بين الناس ومترتب بينهم طبقة بعد طبقة ينتهي في العلوم إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي السفلى إلى من لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً بين أبناء جنسه، وبين ذلك طبقات متعددة، حكمة الله في خلقه بما ينتظم معاشهم وتنيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم، لأن النوع الإنساني - لما كان - لا يتم وجوده وبقاؤه إلا بتعاون أبنائه على مصالحه، فقد تبين أن الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم، بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة، ثم إن كل طبقة من طبقات أهل العمران، من مدينة أو إقليم لها قدرة على دونها من الطباق، وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد من هذا الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه. والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش، ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي فيه صاحبه، فإن كان متسعاً كان الكسب الناشئ عنه كذلك، وإن كان ضيقاً وقليلاً فمثله، وفائد الجاه وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله وعلى نسبة سعيه ذاهباً وآيباً في تنميته كأكثر التجار، وأهل الفلاحة في الغالب، وأهل الصنائع كذلك، إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم، فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر<sup>(2)</sup>.

ونلاحظ هنا أن ابن خلدون أعطى للجاه دوراً كبيراً في تحديد مراتب الناس، وعُد الحصول عليه هو السبيل الوحيد لرفعة مكانة الفرد في مجتمعه، وأن المال والمهنة لا تكفيان لاستمرار الشخص، بل قد تنهأوى مرتبته؛ ليصل إلى أقل مرتبة في المجتمع. وقد لخص أبو العينين (1990) معايير الستمائز الاجتماعي عند ابن خلدون بأنها الحسب والشرف، والخلال الحميدة، والثروة، والجاه. وعن فئات التدرج الاجتماعي في العمران الحضري عند ابن خلدون، فقد صنفها على النحو التالي:

1- أهل السلطان.

2- كبار التجار.

<sup>(1)</sup> السجد الإصلاحي في فلسفة ابن طفيل الاجتماعية. إدريس العزام، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد (11)، جامعة الكويت، الكويت، 1983، ص 196.

<sup>(2)</sup> مقدمة ابن خلدون. ابن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية، 1995، ص 362.

- 3- المتمدلون: أي كبار الملاك، وهم المستثمرون لها.
- 4- كبار الموظفين.
- 5- صغار التجار.
- 6- الحرفيون.
- 7- فئات أخرى وتضم المهن الهامشية كالحمالين والسقايين والشحاذين، والرقيق والخدم<sup>(1)</sup>.
- كما قسم إخوان الصفا (القرن العاشر) البشر على النحو التالي:
- 1- حرفيون يعملون بعضلاتهم وأدواتهم.
- 2- التجار الذين يشترون ويبيعون، وهدفهم تكوين فائض بين ما يأخذون وما يعطون.
- 3- الأثرياء الذين يملكون المواد الخام، ويشترون البضائع الجاهزة.
- ونلاحظ هنا اعتماد إخوان الصفا، على المعيار الاقتصادي لتوزيع الناس في فئات غير متماثلة.
- ولعل وصف (المقريري) للطبقات الاجتماعية، يعد من أوضح النماذج، فخلال شرحه للأزمة الاقتصادية في مصر عام 1395م، تم تصنيف السكان في مصر إلى سبع طبقات وهي:
- 1- أهل الدولة من حكام ووزراء وقضاة ومديري مناطق، أو بمعنى آخر جميع المرتبطين بالدولة.
- 2- أهل الثراء والجاه، الذين يعيشون برفاهية، وأيضاً التجار وأصحاب الامتيازات.
- 3- الباعة والتجار ذوو الإمكانات المتوسطة، والأشخاص الذين يعملون لحسابهم.
- 4- الفلاحون، سواء من يفلحون الأرض، أو من يقيمون في المناطق الريفية.
- 5- أهل العلم، كالفقهاء وطلاب العلم والموظفين العموميين.
- 6- الصناع والحرفيون، ومن يعمل في خدمتهم من أجراء وحمالين.
- 7- المعدمون الذين يكسبون عيشهم عن طريق التسول، أو الذين يعيشون على الصدقة<sup>(2)</sup>.
- كما ورد عن الجاحظ قوله في حكمة التفاوت: إنما خالف الله تعالى بين طبائع الناس، ليوفق بينهم في مصالحهم، ولولا ذلك لاختاروا كلهم الملك، والسياسة، والتجارة، والفلاحة، وفي ذلك بطلان المصالح، وذهاب المعاش، فكل صنف من الناس مزين لهم ما هم فيه. وهنا يقول الجاحظ:
- ألا ترى البدوي في بيت من قطعة خيش، كلبه معه في بيته، لباسه شملة من وبر أو شعر، ودواؤه بعير الإبل، وطيبه القطران، وبعر الأطباء، وحلي زوجته الودع، وصيده اليربوع، وهو في مفازة لا

(1) الستمائز الاجتماعي في العمران البشري. فتحي أبو العينين، مجلة مركز الوثائق و الدراسات الإنسانية، العدد (2)، جامعة قطر، قطر، 1990 ص 321.

(2) في البدء كان الصراع حول الدين والأثنية، الأمة والطبقة عند العرب 1997. مرجع سابق، ص 86.

يسمع فيها إلا صوت بومة وعواء ذئب، وهو قانع بذلك، مفتخر به<sup>(1)</sup>. وهنا يؤكد الجاحظ على حكمة التفاوت والتدرج الاجتماعي، شأنه في ذلك شأن أبي الريحان والفارابي وابن سينا، حيث عده الجاحظ موفقاً بين مصالح الناس ومعايشهم، أي استمرار حياتهم الاجتماعية.

— الدراسات الاجتماعية العربية الخاصة بالتدرج الاجتماعي وعلاقتها بالدراسات التراثية:

قليلة هي الدراسات التي تناولت التدرج الاجتماعي في المجتمعات العربية المعاصرة، نعرض هنا لأبرز تلك الدراسات، التي تم الاطلاع عليها:

فقد توصلت دراسة الحسن (1985) عن التدرج الاجتماعي في المجتمعات العربية المعاصرة، إلى أن المجتمع العربي ينقسم إلى الفئات التالية:

1- الفئة الأولى: الفئة العليا: وهي التي تشمل الأقلية في المجتمع العربي، تمتلك أسباب القوة والنفوذ، وتحتل مقاليد الحكم، وتضم الوزراء والمدرّبين وكبار ضباط الجيش والشرطة، وكبار موظفي الدولة، والكوادر التنظيمية للأحزاب، وكبار الإقطاعيين، وملّاك الأراضي والتجار، ويمثلون ما نسبته 3% من مجموع السكان.

2- الفئة الثانية: الفئة المتوسطة، وتشمل المهنيين، والمتقنين، والفنيين، والمدرسين، والمهندسين، والأطباء، والمحاسبين، والصيدلة، ومالكي المصانع والمزارع الصغيرة، والفئة الوسطى من ضباط الجيش والشرطة، وتتفرع هذه الفئة إلى الفئة المتوسطة العليا، والفئة المتوسطة الوسطى، والفئة المتوسطة المنخفضة، وتمثل هذه الفئة 30% من أبناء المجتمع العربي.

3- الفئة الثالثة: الفئة العمالية: وهم أوسع الفئات الاجتماعية في المجتمع العربي، إذ لا تقل نسبتهم عن 60% من مجموع السكان. وتتفرع هذه الفئة إلى ثلاث فئات هي: الفئة العمالية العليا، والفئة العمالية الوسطى، والفئة العمالية المنخفضة، وتشمل العمال والفلاحين والكادحين والباعة وغيرهم<sup>(2)</sup>.

وتوصلت دراسة أبو عليّة (1998) عن التدرج الاجتماعي في الجزيرة العربية في بداية القرن التاسع عشر، حيث أشار إلى السلم الاجتماعي في منطقة نجد، وأشار إلى أن كل ما يهمهم هو الأسرة والقبيلة والأسلاف اهتماماً منهم بالنسب، وتمثل نجد أنقى نسب في مجموعة الثقافة السامية وأكثرها صفاء في الدم، ويعود هذا لأن الإقليم ظل في شبه عزلة لمدة طويلة. ويختلف التدرج الاجتماعي للمجتمع في نجد في كل من البادية والحضرية. ففي البادية لا تعد المعايير الاقتصادية أو التعليمية أساسية، بعكس الحضرية. فالبدو يرون أنفسهم أرفع من الحضر ويأتون في الفئة الأولى

(1) دكانة المكتب. يوسف محمد، بيروت. دار ابن حزم، 1999، ص 31.

(2) البناء الاجتماعي والطبقة. إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، 1985، ص 120.

لنفاوة أنسابهم، لأن النسب هو المعيار الحقيقي للتنظيمات الاجتماعية عندهم. ويتشكل التدرج الاجتماعي في المجتمع البدوي النجدي من الفئات التالية: الفئة الأولى شيخ القبيلة ومجلس شورى القبيلة ورؤساء العائلات، يليهم أفراد القبيلة، يليهم الجماعات التي ليست من أصل نقي أو الأفراد والجماعات من المشكوك في أنساب قبائلهم. وفي المرتبة الأخيرة جماعات الرقيق والخدم. أما في الحضرة النجدية نجد أن المعيار التعليمي والثقافي له أثره في التدرج الاجتماعي، حيث يأتي العلماء في نجد من المشايخ والوعاظ والمدرسين في مرتبة مستقلة. أما في المعيار الاقتصادي فقد جاء ترتيب التدرج الاجتماعي كما يلي: الفئة الأولى: الأمراء، الفئة الثانية: حاشية الأمراء وذوي السلطة التنفيذية، الفئة الثالثة: التجار والعائلات الثرية. أما في المجتمع الريفي في منطقة نجد فقد جاء التدرج الاجتماعي فكانت الفئة الأولى: ملاك الأراضي الزراعية وأصحاب أشجار النخيل، الفئة الثانية: عامة السكان، الفئة الثالثة: الحرفيون عدا فئة عمال البناء، الفئة الأخيرة الرقيق والخدم والأسرى.

وفي مجتمع الإحساء يكاد المجتمع ينقسم بنفس تقسيم مجتمع نجد، حيث نجد أن المجتمع الإحسائي البدوي يتكون من الفئات التالية: الفئة الأولى: شيخ القبيلة ومجلس شورى القبيلة وكبار السن في العائلات التي تتشكل منها القبيلة، وأغنياء هذه العائلات، الفئة الثانية: باقي أفراد القبيلة، الفئة الثالثة: الرقيق والخدم. أما في المجتمع الزراعي في الإحساء فقد جاء التقسيم في الفئة الأولى: ملاك الأراضي الزراعية وأصحاب أشجار النخيل، الفئة الثانية: العاملون بالزراعة، الفئة الثالثة: جماعة الرقيق والخدم<sup>(1)</sup>.

كما توصلت دراسة الغامدي (1990) عن التدرج الاجتماعي في المجتمعات البدوية في جنوب الجزيرة العربية تطبيقاً على مجتمع المنطقة الجنوبية وبخاصة قرى بني كبير، فلقد كانت القبيلة وحدة الحياة الاجتماعية والسياسية، وكانت كل قبيلة تؤمن بوجود رابطة تجمع بين أفرادها على أساس وحدة الدم، ووحدة الجماعة. وفي ظل هذه الرابطة، وفي ظل القانون العرفي، الذي ينشأ على أساسها انقسم المجتمع القبلي في مناطق جنوب الجزيرة العربية إلى ثلاث فئات اجتماعية وهي:

**الفئة الأولى:** فئة الأحرار: وهم أبناء القبيلة الصرحاء، وهم الذين يجمع بينهم الدم الواحد والنسب المشترك، وأبناء هذه الفئة هم الذين يشكلون البناء القبلي، ولم يلحق بأنسابهم أي دخيل، ويتمتعون بحقوق مدنية كبيرة.

**الفئة الثانية:** الموالي، وهم أولئك الذين طلبوا حق الجوار لسبب ما إلى قبيلة أخرى، وتم قبولهم من فئة الأحرار في القبيلة، ويسمون بالجار أو الحليف.

**الفئة الثالثة:** الأرقاء، وهم الذين تم إدخالهم إلى القبيلة عن طريق الشراء، أو تم أسرهم في الحروب، وكل قبيلة لا تخلو من هؤلاء سواء الرجال منهم أو النساء، ويعملون في

(1) الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز. عبد الفتاح أبو عليه، الرياض: دار المريخ، 1998، ص.

الرعي، وحلب المواشي، وأعمال المنزل، وفي الزراعة<sup>(1)</sup>.

وتوصلت دراسة بركات (1984) حول تصنيف الفئات الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، حيث اعتمد على معيار النسب والقوة الاقتصادية، والولاء القبلي والملكية، وتوصل إلى أن المجتمع العربي المعاصر يتكون من الفئات التالية:

1- الأرستقراطية التقليدية: وهم كبار ملاكي الأراضي، وكبار الرأسماليين، وشيوخ القبائل، والسادة، والأغنياء الجدد.

2- البرجوازية أو الطبقات الوسطى.

3- الكادحون، والفلاحون، والعمال<sup>(2)</sup>.

كما توصلت دراسة عودة (1982) عن التدرج الاجتماعي في الريف المصري في القرن التاسع عشر، حيث كانت فئة كبار الملاك في القرن التاسع عشر تضم مجموعة من الفئات الاجتماعية المتنوعة، منها ما لم يكن مرتبطاً بالمجتمع الريفي أو غير مقيم فيه، أو أنهم يديرون أراضيه عن طريق آخرين أو تؤجر لهم. وكان تقسيم التدرج الاجتماعي في ضوء ملكية الأراضي، يضم الفئات التالية: الفئة العليا: وتضم أسرة البشوات، وكبار الموظفين، والعلماء، والأقباط، والأجانب وشركات الأراضي، ومشايخ البدو، وأعيان الريف. أما الفئة الوسطى فتضم فئات ملاك الأراضي الجدد، الذين أفادوا من تفتيت الملكيات الكبرى، التي شكلت ما نسبته 35% من المجموع الكلي للسكان، حيث امتلكت الأراضي بمساحات صغيرة مناسبة سواء من أراضي كبار الملاك من الحكام أو من أراضي كبار الموظفين ورجال السياسة وحاشية الحكم. والفئة الدنيا وهم الفلاحون الذين ضاعت حقوقهم ما بين الفئتين العليا والوسطى<sup>(3)</sup>.

كما أشارت دراسة عبد الفضيل (1987) حول تضاريس الخريطة الطبقيّة في الوطن العربي، حيث صنف الفئات في الوطن العربي في ثلاث فئات:

1- البرجوازية الكبيرة: وتشمل الفئة الحاكمة أو المهيمنة.

2- البرجوازية المتوسطة: وتضم ضباط الجيش والشرطة، والموظفين الحكوميين، وأرباب المهن الحرة، والتجار، وملاك الأراضي.

الفئة العاملة: وتشمل الفلاحين وهم الأغلبية<sup>(4)</sup>.

(1) البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية. سعيد فالح الغامدي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1990، ص 92.

(2) المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، حليم بركات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 148.

(3) أسس علم الاجتماع. محمود عودة، بيروت: دار النهضة العربية، د. ت، ص 177.

(4) تضاريس الخريطة الطبقيّة في الوطن العربي. عبد الفضيل محمود، مجلة المستقبل العربي، العدد (95)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 88.





العسكرية الحاكمة، العلماء والأعيان، التجار (رجال المال والتجارة والصناعة)، والموظفون من مرتبة أقل، الرعية، وهم الفلاحون والحرفيون وشريحة العمال، فقراء المدن والعبيد، وغير المصنفين.

3- المرحلة الحديثة: والتي امتدت حتى سنة 1950 ميلادية، وتشمل الفئات التالية: التجار (رجال المال والتجارة والصناعة)، والملوك، والشريحة الحاكمة، المهنيون الذين يعملون لحسابهم، والذين يتقاضون رواتب، الذين يعملون لحسابهم من أصحاب الملوك وفي الخدمات وصغار المزارعين، أشباه المهنيين، والذين يعملون بأجر، والكتبة، والعمال المهرة وغير المهرة، غير المصنفين بما فيهم رجال الشرطة والجيش.

وقد توصل (النقيب) إلى أن النظام الحاكم أو السلالة الحاكمة هي أشبه بفئة الأرستقراطيين كما حددها علماء الاجتماع. وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النظام الحاكم والعسكريين، حيث بينهما التحام كبير طوال المراحل التاريخية، وبخاصة المرحلة الكلاسيكية، والمرحلة المتوسطة<sup>(1)</sup>.

كما توصلت دراسة الكادي (2002) عن التدرج الاجتماعي في اليمن، وفي حضرموت على وجه الخصوص، في الفترة من (1900 وحتى 1967م)، حيث توصل إلى أن المجتمع الحضرمي يتكون من الفئات التالية، مرتبة حسب أفضليتها: شيوخ القبائل، السادة والقضاة والفقهاء والأعيان، جمهور القبائل والبدو، أصحاب الحرف والمهن، والضعفاء، الأخدام والعبيد والصبيان والحجور<sup>(2)</sup>.

وفي ضوء العرض السابق للدراسات الاجتماعية المعاصرة، ومقارنة تفسيراتها للفئات التي تتشكل منها مجتمعاتنا العربية، ومدى اعتمادها على آراء مفكري التراث العربي الإسلامي، اتضح أن غالبية تلك الدراسات لم تشر لأي من آراء مفكري التراث العربي الإسلامي، بل على العكس تماماً نجد تأثير بعضها بالاتجاهات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، وبخاصة دراسة عبد الفضيل، ودراسة بركات، ودراسة عودة، ودراسة الجوهري، التي تأثرت بنظرية ماركس في تفسيره لظاهرة التدرج الاجتماعي، على الرغم من أن هاتين الدراستين اعتمدتا على المعيار الاقتصادي، وهو ما اعتمد عليه ابن خلدون.

اتضح أهمية المعيار المهني في تقسيم المجتمع، في دراسة الغامدي، ودراسة الحسن، وقد اعتمدتا على آراء ماكس فيبر والنظرية الوظيفية في تفسيرها لأهمية الدور المهني في التدرج الاجتماعي، وتحقيق المكانة الاجتماعية، برغم أن ابن خلدون، والمقريري، وإخوان الصفا، قد سبقوا النظرية الوظيفية، ووضعوا تصنيفاً منطقياً للمهن، وفق أهميتها المجتمعية، لذلك كان حامل كل مهنة، يجد له فئة تراتبية ينتمي إليها، تتوافق مع أهمية المهنة في المجتمع. وكذلك دراسة النقيب التي تعد من الدراسات النادرة التي تناولت ظاهرة التدرج الاجتماعي في المجتمعات العربية

(1) في البدء كان الصراع جدل الدين والأُنية، الأمة والطبقة عند العرب. خلدون النقيب، لندن: دار الساقي، 1997، ص.  
(2) التنظيم القبلي والاجتماعي التقليدي في حضرموت. عادل أحمد الكادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (100)، جامعة الكويت، الكويت، 2001، ص 51-150.

والإسلامية عبر عصور مختلفة، إلا أن مرجعيته النظرية كانت تنطلق من آراء ماكس فيبر والنظرية الوظيفية، ولم يشر لأي مرجعية نظرية من مفكري التراث العربي الإسلامي.

• كانت فئة الحكام والحاشية، تأتي في فئة متقدمة في سلم التدرج الاجتماعي في معظم الدراسات السابقة، وهي مشابهة تماماً لما قاله أبو الريحان، عندما جعل الفئة الحاكمة هي الأولى، وتحرص ألا يقرب منها أي فئة أخرى للحفاظ على درجتها بصورة مستمرة.

كما كانت فئة العلماء والقضاة فئة عالية في معظم الدراسات ومنها دراسة أبو عليّة، ودراسة الكادي، وهي كذلك كانت عند ابن طفيل عندما تحدث عن النخب ودورها في إصلاح المجتمع.

كما كان للحسب والنسب، دوره الرئيس في ارتفاع درجة فئة القبائل والمشايخ، في سلم التدرج الاجتماعي، وذلك في دراسة أبو عليه، والغامدي، والكادي، وهو ما ذكره ابن خلدون وأسماء معيار الجاه، الذي يرفع من يحمله لفئة أعلى من الذين ليسوا لهم جاه يرفع من درجتهم.

اعتمدت غالبية الدراسات على النظرية الصراعية في تفسير حتمية ظاهرة التدرج، وأنها عبارة عن صراعات بين جماعتين الأولى غالبية، والأخرى مغلوبة. بينما نجد أن تفسير الفارابي وابن سينا كان أكثر وضوحاً، يمكن الاعتماد عليه باعتبار التدرج الاجتماعي ظاهرة طبيعية وحتمية وضرورية للمجتمع.

## الخاتمة:

في ضوء العرض السابق لأهم ما جاء في التراث العربي الإسلامي، من إشارات وأحداث وآراء لظاهرة التدرج الاجتماعي، يمكن استخلاص النتائج الرئيسة التالية:

— من خلال استعراض الدراسة لجهود المفكرين في التراث العربي الإسلامي في تناول التدرج الاجتماعي، اتضح أسبقيتهم على علماء الاجتماع في العصور الحديثة، الذين تناولوا ظاهرة التدرج الاجتماعي.

— أكد مفكرو التراث العربي الإسلامي وبخاصة الفارابي والبيروني وابن سينا وابن خلدون حتمية التدرج الاجتماعي، وبوره الرئيس في تنظيم الحياة الاجتماعية للمجتمع، وهم بذلك قد سبقوا النظرية الوظيفية وعلماءها ومنهم ليفي، وكنجزلي دافيز، وولبرت مور.

— أن مجددات ومعايير التدرج الاجتماعي التي تعرضها الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع، كانت قد حددها مفكرو التراث العربي الإسلامي وبخاصة ابن خلدون وابن طفيل، باعتبار أن ظاهرة التدرج الاجتماعي، حظيت باهتمام كبير في المجتمعات العربية الإسلامية.

— صنف مفكرو التراث العربي الإسلامي فئات المجتمع وفق معايير محددة، وبطريقة ترتيبية تحدد الفئات الأعلى والأدنى، بطريقة علمية، تعتمد على محكات معينة، وبخاصة ابن خلدون، وإخوان الصفا، والمقرئزي.

— أن لظاهرة التدرج الاجتماعي جذورها التاريخية والاجتماعية منذ وقت مبكر، وإدراكاً رئيساً لأهميتها ودورها في تقدم ونمو المجتمع المبنية على وحدته.

— أن الإسلام قد أتاح الفرصة للناس كي يتفوق بعضهم على بعض دون أذى بغيرهم، ووفق ضوابط معينة، واعتبار ذلك جزءاً رئيساً لاستمرار الحياة الإنسانية، وسنة إلهية في الكون.

— أن غالبية الدراسات العربية المعاصرة، قد تأثرت في تفسيرها لظاهرة التدرج الاجتماعي في المجتمعات العربية، بالاتجاهات النظرية الغربية، ولم تكن هناك إشارة لأي من مفكري التراث العربي الإسلامي، وكان هناك شبه تعييب لجهود هؤلاء المفكرين، عند تفسير نتائج تلك الدراسات، مما قد يكون حرم المجتمعات العربية من الاستفادة من نتائج تلك الدراسات.

وبالتالي فهي دعوة للباحثين في علم الاجتماع في مختلف الظواهر الاجتماعية، للرجوع للتراث العربي الإسلامي، لربط القضايا والظواهر الاجتماعية المعاصرة، بما سطر في كتب التراث العربي الإسلامي، من أجل الوصول إلى تفسير أكثر دقة، وأقرب إلى المصادقية، لنسهم جميعاً في النهوض بمجتمعنا العربية والإسلامية في سعيها للنهوض والتقدم.

\*\*\*

## المراجع:

- 1- الأحكام السلطانية. أبو الحسن الماوردي، تحقيق أحمد مبارك، الكويت: دار ابن قتيبة، 1989.
- 2- أسس علم الاجتماع. محمود عودة، بيروت: دار النهضة العربية، د.ت.
- 3- أسس علم الاجتماع. السيد عبد المعطي، وسامية جابر القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1997.
- 4- الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز. عبد الفتاح أبو علي، الرياض: دار المريخ، 1998.
- 5- الإعاقة في التراث العربي الإسلامي. مختار عجوبة وآخرون، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود (1999).
- 6- البدء والتاريخ. ابن المظفر، غير مبين مكان وسنة النشر.
- 7- البعد الإصلاحي في فلسفة ابن طفيل الاجتماعية. إدريس العزام، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد (11)، جامعة الكويت، الكويت، 1983.
- ص 195-220.
- 8- البناء الاجتماعي. معن خليل عمر، عمان: دار الشروق، 1992.
- 9- البناء الاجتماعي والطبقة. إحسان محمد الحسن، بيروت: دار الطليعة، 1985.
- 10- البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية. سعيد فالح الغامدي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1990.
- 11- التآزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام. محمد جابر الأنصاري، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.
- 12- تحليل لبعض نظريات ابن خلدون الاجتماعية. صلاح الدين خليفة الحسن، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (74)، جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية، الشارقة، 2002، ص 139-150.
- 13- التدرج الاجتماعي والحراك عبر الأجيال.

- مؤنة، الأردن، 2001، ص 61-96.
- 25- سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها. محمد هيشور، رسالة دكتوراه منشورة، واشنطن: المعهد العلمي للفكر الإسلامي، 1996.
- 26- الشيخوخة في التراث العربي والعصر الحاضر. فاطمة عصام صبري، مجلة التراث العربي، العدد (19)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1985، ص 164-192.
- 27- صيد الكتب. محمد يوسف، بيروت: دار ابن حزم، 2001.
- 28- الطبقات الاجتماعية. بيار لاوك بيروت: دار عويدات للنشر، 1983.
- 29- الطبقات الاجتماعية. محمد الفندي، القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت.
- 30- الطبقات في المجتمع الحديث. بوتو مور، القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، 1979.
- 31- علم الاجتماع. بيث هيس وآخرون، ترجمة: محمد مصطفى الشعباني. الرياض: دار المريخ، 1989.
- 32- علم الاجتماع. عبد الحميد لطفي القاهرة: دار المعرفة، 1977.
- 33- علم الاجتماع. عبد الباسط حسن، القاهرة: مكتبة غريب، 1982.
- 34- علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث. محمد الجوهري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990.
- 35- علم الاجتماع ومدارسه. مصطفى الخشاب، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
- 36- العلم فضله وشرفه. ابن القيم، تحقيق علي بن حسن الحلبي الأثري. الرياض: مجموعة النفائس الدولية للنشر والتوزيع، 1996.
- 37- الفكر الاجتماعي وتطوره عند العرب والمسلمين. عبد الله بن حسن العبادي، الرياض: مطابع سمحة، 1992.
- 38- في البدء كان الصراع جبل الدين والأثنية،

- يسري عبد الحميد. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية. المنيا: جامعة المنيا، كلية الآداب، العدد 28، 1999.
- 14- تضاريس الخريطة الطبقيّة في الوطن العربي، محمود عبد الفضيل، مجلة المستقبل العربي، العدد (95)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- 15- تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي. حيدر إبراهيم علي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (1)، جامعة الكويت، الكويت، 1987.
- 16- التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. محمد الدقس، عمان: دار مجدلاوي، 1996.
- 17- التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي. نورة السعد، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1995.
- 18- التمايز الاجتماعي في العمران البشري. فتحي أبو العنين، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد (2)، جامعة قطر، قطر، 1990، 299-326.
- 19- تمهيد في علم الاجتماع. بوتو مور، ترجمة: محمد الجوهري وآخرين، القاهرة: دار المعارف، 1978.
- 20- التنظيم القبلي والاجتماعي التقليدي في حضرموت. عادل أحمد الكادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (100)، جامعة الكويت، الكويت، 2001.
- 21- حول الإنتاج والوعي والتركيب الاجتماعي. محمد الجندي، القاهرة: دار الحكمة، 1983.
- 22- دراسات في علم الاجتماع. محمد عاطف غيث، بيروت: دار النهضة العربية، 1985.
- 23- دكانة الكتب. يوسف، محمد، بيروت: دار ابن حزم، 1999.
- 24- الديموجرافية الاجتماعية وأصولها المنهجية عند ابن خلدون. موسى أبو حوسة، مجلة مؤنة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد (3)، جامعة

